

يُظهر تقرير جديد لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن قتل الإناث أن النساء والفتيات أكثر عرضةً للقتل في المنزل

تظهر أحدث دراسة أنه، في المتوسط، قُتلت أكثر من خمس نساء أو فتيات كل ساعة على يد شركائهن الحميمين أو أفراد الأسرة الآخرين في عام 2021

نيويورك، 23 نوفمبر - أظهرت [دراسة جديدة](#) أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن أكثر من خمس نساء أو فتيات قُتلن في المتوسط كل ساعة على يد أحد أفراد أسرهن في عام 2021. يأتي التقرير قبل اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة في 25 نوفمبر، وهو تذكيرٌ مُرَوِّعٌ بأن العنف ضد النساء والفتيات هو أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً في مختلف أنحاء العالم.

من بين جميع النساء والفتيات اللاتي قُتلن عمداً في العام الماضي، قُتل حوالي 56 بالمائة على يد شركاء حميمين أو أفراد آخرين من الأسرة (45,000 من أصل 81,000)، ما يدل على أن المنزل ليس مكاناً آمناً للعديد من النساء والفتيات. وفي الوقت نفسه، فإن 11 في المائة من جميع جرائم قتل الذكور تُرتكب على الصعيد الخاص.

قالت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سيما بحوث: "وراء كل إحصائية لقتل الإناث قصة امرأة أو فتاة قد حُذِلت. يمكن تجنّب هذه الوفيات - فالأدوات والمعرفة اللازمة للقيام بذلك متوفرة بالفعل. تقوم منظمات حقوق المرأة بالفعل برصد البيانات والدعوة لتغيير السياسات والمساءلة. نحن بحاجة الآن إلى عملٍ متضافرٍ عبر المجتمع للوفاء بحق النساء والفتيات في الشعور بالأمان في المنزل، وفي الشارع، وفي كل مكان.

وقالت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عادة والي: "لا ينبغي أن تخشى أي امرأة أو فتاة على حياتها بسبب هويتها. لوقف جميع أشكال القتل المرتبط بالنوع الاجتماعي للنساء والفتيات، نحتاج إلى إحصاء كل ضحية، في كل مكان، وتحسين فهم مخاطر ودوافع قتل الإناث كي نتمكن من تصميم استجاباتٍ أفضل وأكثر فعالية للوقاية وتحقيق العدالة الجنائية. يفخر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بإطلاق دراسة قتل الإناث لعام 2022 مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لحفز العمل العالمي، ويُحيي جهود منظمات حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم لإنهاء هذه الجريمة".

تُظهر أرقام هذا العام أيضاً أنه على مدار العقد الماضي، ظل العدد الإجمالي لعمليات قتل النساء (بمعنى قتل النساء لمجرد كونهن نساءً) دون تغيير إلى حد كبير، ما يؤكد الحاجة الملحة إلى منع هذه الآفة والاستجابة لها بإجراءات أقوى. ورغم أن هذه الأرقام مرتفعة بشكل يُنذر بالخطر، إلا أن الحجم الحقيقي لقتل الإناث قد يكون أكبر من ذلك بكثير. لا يزال عددٌ كبير جداً من ضحايا قتل الإناث لا يجري إحصاؤه - نظراً للتناقضات في التعريفات والمعايير بين البلدان. ففي حالة ما يقرب من أربع نساء وفتيات من بين كل عشر نساء وفتيات قُتلن عمداً في عام 2021، لا تتوفر معلومات كافية لتصنيف الجريمة على أنها قتلٌ للإناث، خاصةً بالنسبة لعمليات القتل التي تحدث على الصعيد العام.

أما بالنسبة للفتايات الإقليمية، فبينما يمثل قتل الإناث مشكلة تهتم كل بلد في العالم، يوضح التقرير أنه، بالأرقام المطلقة، سجّلت آسيا أكبر عدد من جرائم القتل المرتبطة بالنوع الاجتماعي على الصعيد الخاص في عام 2021، في حين كانت النساء والفتيات أكثر عرضةً لخطر القتل على يد شركائهن الحميمين أو أفراد الأسرة الآخرين في إفريقيا. في عام 2021، قُدِّر معدل جرائم القتل المرتبطة بالنوع الاجتماعي على الصعيد الخاص بـ 2.5 لكل 100,000 أنثى في إفريقيا، مقارنةً بـ 1.4 في الأمريكتين، و 1.2 في أوقيانوسيا، و 0.8 في آسيا و 0.6 في أوروبا. في الوقت نفسه، تشير النتائج إلى أن ظهور جائحة كوفيد-19 في عام 2020 تزامنت مع زيادة كبيرة في عمليات القتل المرتبطة بالنوع الاجتماعي على الصعيد الخاص في أمريكا الشمالية وإلى حدٍّ ما في غرب وجنوب أوروبا.

ومع ذلك، فعمليات القتل المرتبطة بالنوع الاجتماعي، فضلاً عن أشكال العنف الأخرى ضد النساء والفتيات، ليست حتمية. يمكن منعها وينبغي ذلك، من خلال الجمع بين التعرّف المبكر على النساء المتأثرات بالعنف، وتيسير الوصول إلى خدمات الدعم والحماية التي تركز على الناجين، وضمان أن تكون أنظمة الشرطة والعدالة أكثر استجابةً لاحتياجات الناجين، والوقاية الأولية من خلال معالجة الأسباب الجذرية للعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال تغيير مفاهيم الذكورية الضارة، والأعراف الاجتماعية، والقضاء على عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين والقوالب النمطية للنوع الاجتماعي. يُعدّ تعزيز جمع البيانات عن جرائم قتل الإناث خطوةً حاسمةً لإرشاد السياسات والبرامج التي تهدف إلى منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه.

سيساعد تقرير اليوم على توجيه 16 يومًا من النشاط ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي لهذا العام، وهي حملة دولية تنطلق في 25 نوفمبر، اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، وتستمر حتى 10 ديسمبر، يوم حقوق الإنسان. تُطلق هذه الحملة السنوية مئات الأحداث والفعاليات حول العالم لتسريع الجهود لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. الموضوع العالمي لحملة الأمين العام للأمم المتحدة لهذا العام هو "اتحدوا! النشاط لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات"، والذي يدعو الحكومات والشركاء لإظهار تضامنهم مع حركات ونشطاء حقوق المرأة ودعوة الجميع للانضمام إلى الحركة العالمية لوضع حدٍّ للعنف ضد المرأة بشكل نهائي.

للاطلاع على التقرير الكامل [انقر هنا](#) (سيُنشر التقرير عند رفع الحظر)

للاطلاع على المحتوى التحريري ومحتوى وسائل التواصل الاجتماعي حول إنهاء العنف ضد المرأة، يُرجى مراجعة موقعنا "In Focus" على [هذا الرابط](#)